

Source : AN\_NAHAR  
Date : 15-6-95.....  
Photo No. : 177.....

## ديموقراطي... وانقلابيون

يعرف الجيش في الدول الديموقراطية بـ"الصامت الكبير" لأن قواعد الحياة العامة تفرض خضوع المؤسسة العسكرية للمؤسسات السياسية المدنية. وعليه يصبحبقاء الجيش على صمته، منعاً لأي التباس، من العوامل الدائمة لصون الديموقراطية. هذا في الدول العربية الديموقراطية. أما في لبنان، حيث يحتاج الطاقم السياسي الذي يمارس، نظرياً، الديموقراطية إلى المزيد من الایمان بشقاوتها وطقوسها ومفرادتها، فقد يكون من المفید احياناً الخروج على هذه القاعدة. إذ يحدث ان نسمع من عسكري كلاماً أكثر احتراماً للديمقراطية من كل ما يتغوه به الكثير من ممثلي الشعب. فكيف اذا ما جاء هذا الكلام على لسان أعلى مرجع عسكري، أي العماد اميل لحود؟

لا نغالي ان قلنا ان حديث العماد لحود حول بقاء الجيش في منأى عن التجاذب السياسي الداخلي هو من النوع الذي تطرّب اليه كل اذن ديموقراطية، اذا جاز التعبير. بل يمكن اعتبار انه ارقى ما قيل في لبنان في علاقة الجيش بالسياسة، ربما منذ عقود. وهو في رقيه يشير الى درجة نضوج المؤسسة العسكرية بعد المغامرات الدممرة العديدة التي زجت فيها على مر السنين. ويكفي للتلمّس هذا النضوج المقارنة بين الادعاءات الانقاذية - الانقلابية التي لازمت سابقاً القيادات العسكرية العليا والتعرّيف الذي اعطاه العماد لحود للجيش كـ"مؤسسة تستمد شرعيتها من ولائها للدولة ومن طاعتها للقوانين ومن التزامها القرارات السياسية الصادرة عن مجلس الوزراء".

غير ان ورود هذه العبارة، التي تصلح شرعة للعلاقة بين المؤسسة العسكرية والمؤسسات السياسية، لا تدل فقط على حجم الانجاز الذي تم تحقيقه منذ خمس سنوات في مجال اعادة بناء الجيش على قواعد وطنية سليمة، إنما تدل ايضاً على حدة الخطر الذي تعرض له هذا الانجاز بسبب الذين أرادوا زجَّ اسم العماد لحود في معركة التعديل. بهذا المعنى، صح ما كُناً توقعناه في هذه الصفحة (٢٣ آذار و ٢٠ آذار ١٩٩٥) من ان الذين يرشحون العماد لحود لا يضمرون فعلاً الخير له، وان الغرض من هذا الترشيح هو قلب المعادلة الديموقراطية من خلال اثارة تناقض بين الجيش والمجتمع السياسي. وغني عن التذكير ان دعوة "الاجتهداد في اقحام الجيش في اللعبة السياسية الداخلية" لم يكونوا فقط، كما قال العماد لحود تأديباً، في عداد الاعلاميين. فالوزير السابق سليمان فرنجيه ليس مخبراً صحافياً على حد علمنا. كما ان وسائل الاعلام لم تخترع المواقف التي جاهر بها العديد من رجال السياسة تأييداً للعماد لحود، ورغمما عنه. لكن حسبنا ان العماد، وهو يعطي هذا الدرس الرفيع في الديموقراطية، لم ينشأ ان يظهر على تعارض مع بعض الوجوه السياسية، ففضل التكتُم على هذا الموضوع.

اما وقد بدد قائد الجيش اللتباس الذي سعت الى تفزيته اكثر من قوة سياسية، مؤدياً بذلك دوره المؤسساتي على اكمال وجهه، فقد بقي على المجتمع السياسي ان يرتقي الى هنا المستوى من الایمان بقواعد اللعبة الديموقراطية. وهذا لا يكون الا بالتخلي عن الضبابية التي ما زالت تهيمن على الاستحقاق الاهم، اي انتخاب رئيس جديد للجمهورية، وباعتماد الشفافية المطلقة، سواء لجنة الترشيح او لجنة انتخاب رئيس يؤمن قوله وممارسة بدولة القانون وبالمارسة الديموقراطية الحديثة. وهذا النمط من الشخصيات، على ندرته، بات متواجراً...

سمير قصیر